



## الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تؤكد تصنيفات بنك البركة مصر

المنامة ، 23 ديسمبر، 2020 - أكدت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ("IIRA") على التصنيف الممنوح لبنك البركة مصر على النطاق الدولي وذلك بدرجة 'B-/B' لتصنيف العملة الأجنبية، وبدرجة 'B/B' لتصنيف العملة المحلية. كما تم تأكيد التصنيف على النطاق المحلي عند درجة '(A1(eg)/A(eg)'. النظرة المستقبلية على التصنيفات "مستقرة".

واصل بنك البركة مصر زخمه الإيجابي في النمو والربحية مع زيادة حصته السوقية لتصل إلى 1.5٪ من حيث الدائع. يعمل البنك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية كما هو موضح في نظامه الأساسي. تمتلك مجموعة البركة المصرفية ("ABG")، وهي مجموعة مصرفية إسلامية عالمية رائدة، حصة 73.7٪ من ملكية البنك. ومن بين المساهمين الرئيسيين الآخرين شركة مصر للتأمينات الحياة المملوكة للدولة المصرية وشركة مصر للتأمين، اللتين تمتلكان حصتي 5.3٪ و 4.5٪ على التوالي في نهاية عام 2019.

سجلت مصر تحولا اقتصاديا قويا في 2018-2019 مع نظام سعر صرف مرن وكبح تدريجي للتضخم إلى ضمن مستويات في خانة العشرات. وفي الوقت نفسه، ظهر تحسن كبير في كل من الحساب الجاري والحساب المالي. من المقرر أن تتعكس الاتجاهات في العام الحالي، مع تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مما يؤثر سلبيًا على التجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي. لتخفيف الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا، خفض البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بنسبة 3٪ إلى 9.75٪ في مارس 2020، ومرة أخرى في سبتمبر 2020 بمقدار 50 نقطة أساس أخرى، مما قد يؤثر على هوامش ربحية القطاع المصرفي.

وقد ظلت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تتابع وضع رأس المال الخاص بالبنك عن كثب على مدار العامين الماضيين، حيث يتطلب قانون البنوك الجديد الصادر عن البنك المركزي المصري من البنوك زيادة رأس مالها إلى 5 مليارات جنيه مصري على الأقل بحلول عام 2022. يقوم البنك ببناء احتياطات رأس المال الخاصة به، مدعومة بتوليد رأس المال الداخلي من خلال الربحية القوية وبالتالي رفع الأرباح المحتجزة. تتوقع الوكالة أن يقوم البنك بتوليد رأس المال المطلوب على مدار العامين المقبلين، متوakياً مع الحد الأدنى للمتطلبات أو دون الحاجة لضخ رأس المال الخارجي. مع ارتفاع حقوق الملكية إلى 4.1 مليار جنيه في نهاية عام 2019؛ فإن نسبة كفاية رأس مال البنك التي بلغت 17.4٪ تشكل دلالة على قوته. مع ذلك، مع التباطؤ المتوقع للاقتصاد، من المرجح أن تتأثر قدرة السداد للأطراف المقابلة الممولة، بعد الزيادة الملحوظة في التعثر خلال عام 2019 والنصف الأول من عام 2020، مما يجعل التمويلات غير العاملة تصل إلى 6.8٪ من إجمالي التمويلات بنهاية يونيو 2020.

تتراوح درجة المضارب الإجمالية للبنك في نطاق "71 - 75"، مما يعكس الحماية الكافية لحقوق مختلف أصحاب المصلحة. يعمل البنك على تعزيز إطار حوكمة الشركات ليس فقط لتلبية المتطلبات التنظيمية المحلية، ولكن أيضاً من خلال تبني أفضل الممارسات الدولية. تمت معالجة الاضطرابات التشغيلية الناجمة عن جائحة كورونا لضمان استمرار عمل البنك. ظلت جميع المكونات الرئيسية لنظام الحوكمة بما في ذلك وظيفة إدارة المخاطر والامتثال وتكنولوجيا المعلومات والتدقيق الداخلي منسقة لضمان رفاهية موظفي البنك وعملائه. أدى تطبيق إطار المعيار الدولي التاسع (IFRS-9) والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) إلى رفع مستوى نظام إدارة المخاطر المعمول به في البنك.

اعتمد البنك لوائح الحوكمة الشرعية المحدثة وفقاً لمتطلبات مجموعة البركة المصرفية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. أدى الفصل بين التدقيق الشرعي المستقل والرقابة الشرعية إلى تعزيز البنية التحتية للشريعة والتي من المتوقع أن يتم تعزيزها بشكل أكبر من خلال توفر خيارات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي من المتوقع أن تكتسب زخماً على المدى القريب.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى الاتصال بنا على [iira@iirating.com](mailto:iira@iirating.com)